مارسيل عقل في حديث خاص لصحيفة (١٤ أكتوبر):

وزارة الاعلام تميزت بالشفافية في التعامل مع الصحافيين الذين قاموا بتغطية الانتخابات

يجب تغيير الصورة النمطية في الذهنية العربية بأنه بلد حمل السلاح إلى الصورة

مارسيل عقل/ صحفية في إذاعة " مونت كارلو"
وصلت لليمن في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦م لتغطية الانتخابات بدعوة من وزارة الإعلام اليمنية.
وهي لبنانية الأصل من ديرة تسمى دير القمر. تقطن الآن في فرنسا مع زوجها لاريو جونيل ، الذي يعمل معها في إذاعة " مونت كارلو" في قسم الكمبيوتر.
وقد زارت السيدة مارسيل اليمن من قبل عام ٢٠٠٤م ضمن وفد اعلامي فرنسي . وقد دعتها الوزارة الشهر السابق لتغطية فعاليات الانتخابات في صنعاء والمناطق الأخرى.
وعند لقائنا لها في عدن / بادرناها بالسؤال:
كيف كان جو الانتخابات الرئاسية والمحلية في اليمن كما رأيت؟

لقاء/ نعمت عيسى

ردت بأنها كانت الانتخابات أول انتخابات د يمقراطية وتنافسية حقيقية وإن وزارة الاعلام رغم إنها التي دعت الصحفيين إلا إنها تركت للصحفيين حرية في الذهاب لأي مكان دون أي تمييز للمعارضة والمؤتمر كما أنهم تميزوا بالشفافية.

وإن الوزارة لم تحاول التأثير عليهم بأي شيء وكانت دعوتهم بهدف إظهار شفافية الانتخابات وكانت الانتخابات نزيهة كما توقعت ذلك.

وعندما سألناها ما تقييمك لصحيفة ١٤ أكتوبر وما الجديد فيها وما تميزت به عن غيرها من الصحف الرسمية؟

أبدت سرورها وقالت : ١٤ أكتوبر تتميز بالكثير من المهنية والدقة في إبراز الخبر فهي تنقل الخبر وفق الهرمية الاعلامية مثل الدول المتقدمة.

بمعنى إن الخبر ينقل في رأس المقال ومن تم يأتي تفصيل الخبر تدريجياً وفق مايتعلمه الصحفي في الغرب وهذا مايميزها عن عدد كبير من الصحف التي تميع الخبر أو تضيع الخبر بالحديث المطول بمقدمات مطولة وإشادات بالمسؤليين التي تمل القارئ منها بعكس صحيفة (١٤ أكتوبر) التي لا يمل القارئ من قراءة اخبارها بل ممتعة.

كما قالت إنها في عدد من كبريات الصحف عندما كانت تقرأوها كانت تقرأ نصف الصحيفة لمعرفة الخبر بعكس (١٤ أكتوبر) التي تستعمل في مقدمتها أهم ماجاء في الخبر بحيث لا يمل القارئ .

وعند جولتنا معها في بعض مناطق عدن ومنها التواهي التي قصدناها لزيارة البيت اليمني للموروث الشعبي تمتعنا معها للمشاهدة وأبدت عن رأيها بالبيت فقالت:

لا يجب أن يكون هناك بيت واحد بل يجب أن يكون هناك العديد منها في المدن اليمنية التي تفتقد لها بعض المدن التي زارتها . بحيث أن السائح يتعرف على الصناعات اليمنية والعادات والتقاليد، وشكرت الأخت / نجلاء شمسان صاحبة البيت وسيدة الأعمال اليمنية على جهدها الشخصي في إبراز مثل هذه التراث اليمني المشرف.

وقد دعت الصحفية مارسيل الدولة على مساعدة مثل هذه الاعمال التي يجب أن تتبناها الدولة أو منظمات المجتمع اليمني ومنها إتحاد نساء اليمن ، معبرة عن تشجيعها للمرأة اليمنية لتقوم بأعمال تبرز مثل هذه الحرف والصناعات.

كما دعت أيضاً لأن يكون هناك معارض يمنية في الدول الخارجية لتعكس التراث المحلي اليمني لهذه الدول ودعت إلى أن تتبنى السفارات إقامة مثل هذه المعارض لتنقل بين الدول ولتعكس الحضارات اليمنية للآخرين وخاصة الغرب من خلال عرض صورة اليمن وتقاليده وحرفه ومواهبه ولكي تتغير الصورة النمطية عن اليمن في ذهن السائح الأجنبي وخاصة الاوربي بأن اليمن بلد (حمل السلاح) وغيرها الأوصاف السلبية وإنما هي بلد تقاليد وحضارة وقيم بعكس ما يظنون.

– وختمنا لقاءنا معها بمعرفة هل ستكون لها زيارة أخرى لليمن .

وقالت إنها تتمنى زيارة اليمن مرات عديدة لشعورها وكأنها في بلدها الحقيقي حيث أنها تشعر بالأمان والطمأنينة التي تفتقده في بعض من المدن وأعترفت بأنها تشعر بأمان اليمن الذي قد تفتقده في بيروت بلدها الأصل.

وإنها مدت مدة زيارتها لليمن لتأخذ إجازة خاصة لزيارة المدن اليمنية وتتعمق بالحضارات .

صحيفة (١٤ أكتوبر) تتميز بالكثير من الدقة المهنية بنقل الخبر على أحدث الطرق الهرمية المتداولة في الغرب بحسب الأهمية

في اليمن أشعر بالأمان أكثر من شعوري به في بلدي لبنان

مدير عام صندوق الخدمة المدنية لـ (١٤ أكتوبر):

الصندوق يهدف إلى معالجة العمالة الفائضة

كان الهدف من إنشاء صندوق الخدمة المدنية معالجة أوضاع الموظفين الفائضين في إطار استراتيجية واضحة لكيفية التعامل مع العمالة الفائضة من مصادرها المختلفة، المتمثلة بمصدر العمالة الفائضة والناتجة عن الوحدات الاقتصادية المتعثرة التي تم خصخصتها . فالصندوق يستوعب المخرجات ويعمل على تخفيف الآثار السلبية التي قد تنتج هنا أو هناك.

ولأن الكثير قد ربما يجهل المهمة التي من أجلها أنشئ الصندوق ، ودوره كأحد مكونات استراتيجية الخدمة المدنية.الأستاذ شكري عبدالمولى فارع ، المدير العام التنفيذي لصندوق الخدمة المدنية أوضح وبكل شفافية دور ومهام الصندوق قائلاً :

متوسط المعاش التقاعدي يصل إلى (21,800) ريال

صنعاء / متابعة / فريد محسن علي.

" أنشئ الصندوق بموجب القانون رقم (١) لعام ٢٠٠٤م ولائحته التنفيذية ، ويعمل في إطار استراتيجية تحديث الخدمة المدنية ، ويهدف إلى استيعاب الآثار الناجمة عن تخفيض الموظفين الناتجين عن عمليات الإصلاح الاداري في مرافق أجهزة الدولة المختلفة ، كما سيعمل الصندوق على إفساح المجال أمام مجمل مجريات الإصلاح الاداري في وحدات الخدمة العامة وفي إطار تخفيف أعباء التضخم الوظيفي والعمالة الفائضة . فالصندوق ومنذ إنشائه يعمل بصورة منظمة ومتسارعة أيضاً لإحالة ومعالجة أوضاع العمالة الفائضة ، فقد قام بمسح شامل للوحدات الاقتصادية المتعثرة من خلاله تم تحديد السقف العام للموظفين الفائضين الناتجين عنها وبلغ عددهم إجمالاً (١٥) ألف، وسوف يتم الانتهاء من إحالتهم نهاية العام الحالي ، وقد استكملنا إحالة (٧٣٧٣) موظفاً فائضاً من عدد (٣٦) وحدة متعثرة ، أي مايعادل ٤٩٪ من العمالة الفائضة المستهدفة لاستكمال احالتهم إلى الصندوق، وتم تحديد اوضاعهم القانونية في ضوء اجراءات الاحالة ، حيث تم احالة (٨٩٤) موظفاً إلى التقاعد لبالغي أجل التقاعد والمتوفين من الموظفين الفائضين، وبنسبة ١٢٪ من إجمالي الموظفين الفائضين ".

إنهاء خدمات

وحول إنهاء الخدمات، قال الأستاذ شكري :" إنه منذ مطلع ابريل العام الجاري استكملنا معالجة أوضاع نحو (٢٠٥٩) موظف وإنهاء خدماتهم بنسبة (٣٣,٥٪) من اجمالي المحالين إلى الصندوق ، وإجمالي التعويضات بلغ أكثر من ١٦٠مليوناً لمستحقي التعويض (الاجباري + الاختياري) ولعدد ٧٦موظفاً التعويض المستحق من صندوق الخدمة وصل إلى ١٢٤مليوناً و٥٧ألف ريال ، فيما إجمالي مكافأة نهاية الخدمة المستحقة زاد عن ٣٦مليوناً و١٥٦ألف ريال ..

أما متوسط مبلغ التعويض الاختياري والاجباري فقد وصل إلى مليوني و١٠٨ألف ريال.

مستحقات غلاء المعيشة

– وماذا عن مستحقات غلاء المعيشة ؟

– لقد تمكنا من الانتهاء من صرف المستحقات الخاصة بغلاء المعيشة ل٨١١٤موظفاً أي بنسبة ٦٥٪ وهذا من إجمالي الموظفين الذين يسري عليهم شروط الاحالة إلى الصندوق بمبلغ يفوق ٣٧مليون ريال كمقابل للزيادة التي حصل عليها موظفو الدولة.. وفيما يتعلق بالآخرين من المستحقين لغلاء المعيشة فإن الاجراءات مستمرة لاستكمال بياناتهم من قبل الصندوق ، وأود الاشارة إلى أن غلاء المعيشة مرتبط بمتوسط سنوات الخدمة والمؤهل الدراسي ، وللأمانة ماجاء في الصندوق ركز علي الجانب الانساني . الاجتماعي موجود ، فالدولة احتضنت الآثار الاجتماعية وتتحمل تكاليف غير عادية ، واستفدنا كثيراً من تجارب بعض الدول وكيفنا القانون بما يتلاءم وظروف البلد.

بدل غلاء المعيشة مرتبط بمتوسط سنوات الخدمة والمؤهل الدراسي

آثار المعالجة

– ماهو برنامج المعالجة لهذه المشكلة؟

– بالنسبة لبرنامج المعالجة هو أنه ضمن دخلاً دائماً للمواطنين بالمعاشات التقاعدية ، بالضافة إلى محدودية معدل الفارق بين متوسط الدخل خلال الخدمة وبعد المعالجة ، زد على ذلك يكون المجال والفرص سانحة للعمل في السوق .ومن خلال هذه المعالجات فإن الدولة حرصت على مراعاة الجوانب الاجتماعية والمعيشية، وأيضاً بهدف الحد من الآثار السلبية الناتجة عنها، ولا شك بأن مزايا عدة يحصل عليها المتقاعد أو التعويض المالي، حيث نسبة من شملهم التعويض المالي كانت مبلغاً مقطوعاً لا يتعدى ٤٪ فيما المحالين إلى التقاعد المبكر (معاش شهري) نسبتهم تصل إلى ٩٦٪ من إجمالي الموظفين الخاضعين لبرنامج المعالجة ، ومتوسط المعاش التقاعدي للموظف يصل إلى ٢,١٠٨,٠٠٠ريال وهو مااستثمر من قبل الموظف في إحدى الأوعية الادخارية لدى البنك .

المهندس /عدنان القصوص

التزامات الموظفين

ويواصل الأستاذ شكري المدير التنفيذي للصندوق حديثه قائلاً:

" قام الصندوق بترتيب أوضاع المحالين للصندوق ، حيث أجرى عملية التسوية الوظيفية والمالية لـ٣٧٨٢ موظفاً حسب ما ورد في القانون ، والذي ينص على تصفية حقوق والتزامات الموظفين الفائضين قبل الاجراءات النهائية.. والالتزامات نعني بها كالعهد أو السلف التي قد تكون عند الموظف، ونتيجة لهذه الارباكات عالج الصندوق تصفية هذه الالتزامات لـ٣٧٨٢ موظفاً".

المعاشات التقاعدية

وأضاف " أود الاشارة هنا إلى أن المبلغ الاجمالي للمعاشات التقاعدية الشهرية المطلوبة من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بلغ أكثر من ٤٣مليون ريال، ومتوسط المعاش التقاعدي الشهري للموظف يبلغ (٢١,٨٠٠) ريال..

كما أن الصندوق حصر المديونية المستحقة للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات من الوحدات الادارية الخاصة بمتخلفات الأقساط التأمينية للموظفين لـ٣٨ وحدة ادارية من الوحدات الاقتصادية المتعثرة والتي ستحيل موظفيها إلى الصندوق ، وبهذا استكمل الحصر وتم تحديد المديونية ل١١ وحدة ادارية، وبلغت تكلفة المديونية لديها والمستحقة للهيئة أكثر من ٤٢مليون ريال ، بناء على محضر تم التوقيع عليه من الأطراف المعنية وهي وزارة المالية والهيئة العامة للتأمينات ووزارة الخدمة المدنية .

حملة المؤهلات

وأكد" بالنسبة للجامعيين فقد تم اعادة التوزيع لذوي المؤهلات الجامعية والكفاءات الممتازة لـ٣٢٩موظفاً، وبنسبة ٤٥٪ من إجمالي الموظفين الفائضين ، وبلغ عدد المحالين إلى الصندوق لانهاء خدماتهم ومعالجة أوضاعهم تحت مظلة نظام الصندوق (٦١٥٠) موظفاً من ٧٣٧٣موظفاً وبنسبة ٨٣٪ ومع نهاية العام الحالي نكون قد استكملنا المرحلة الأولى ، وسندخل المرحلة الثانية المتمثلة في

مدير عام مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بتعز المهندس عدنان القصوص لـ (١٤ أكتوبر):

إجمالي إيرادات المؤسسة للعام الماضي بلغت مليارين ومائتي مليون ريال

المهندس /عدنان القصوص

المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بمحافظة تعز، تعد من مؤسسات قطاع الدولة الناجحة وأرقامها وانجازاتها تتحدث عن نفسها سواء على صعيد ايرادات المؤسسة الكبيرة والتي تعد رافداً لدعم اقتصاد الدولة...شبكة خطوطها الثابتة أو النقالة وكذا منظومة سنترالاتها الممتدة بطول وعرض المحافظة وماكان لذلك أن يتأتى لولا تظافر قيادة وكوادر المؤسسة وكذا تفعيل العلاقة مع قيادة الوزارة وعلى رأسها معالي المهندس عبدالملك المعلمي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات .. وأمام نجاحات مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية جلسنا مع الأخ المهندس عدنان القصوص والذي يقف بكل تواضع مع كوادر المؤسسة المجربة خلف هذا النجاح ليحدثنا بهذا الصدد...

تم تغطية خدمات خطوط الهاتف الثابت في مدينة تعز بنسبة ٩٩٪

مشهد اتصالي حضاري

أجرى اللقاء /عبدالله الضراسي

بلغت تكلفة السنترالات سعة (5472) خطاً أكثر من 691 مليون ريال

بداية كيف يقرأ لنا الأخ المهندس عدنان القصوص معالم تجربة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بمحافظة تعز؟

قبيل الدخول في الحديث معكم ثمة تحية لكم في صحيفة ١٤ أكتوبر خاصة في ظل متغيرات الصحيفة خلال العام المنصرم والحالي وهي عكست مواكبتكم لثورة المعلومات وتقنيتها الجبارة... وبصدد حديثي حول فضاءات مشهد العملية الاتصالية في محافظة تعز ، يمكن القول أن العملية أحدث شكلاً (جدلياً) بين قطبي هذه المحافظة ذات الحضور الاقتصادي والصناعي وذات التركيبة السكانية الكبيرة وكان من الأهمية بمكان أن نتفاعل مع هذا الزخم الاقتصادي ونعمل ونحرص على ربط هذه المدينة الاقتصادية والتجارية والسياسية المتميزة بكل مبتكرات تقنية المعلومات لإحداث حالة من التناغم الاتصالي والاقتصادي وماكان لهذا أن يتأتى لولا ما شهده قطاع الاتصالات والمعلومات في بلادنا من قفزة نوعية كبيرة وحصول تطور كبير وثورة في تقنية المعلومات جعلت بلادنا في مقدمة دول المنطقة على صعيد مواكبة تكنولوجيا الاتصالات وتقنيتها المتطورة والحديثة ، حيث شهدت بلادنا تطوراً في شبكة الاتصالات الهاتفية وتوسيع (السنترالات الريفية) وإعداد وتنفيذ (استراتيجية وطنية) هدفت إلى إيصال الخدمة الهاتفية إلى كل قرية وجزيرة وتجمع سكاني وحققت تغطية شاملة لمختلف مناطق الجمهورية وكل هذا بفضل التوجهات الكريمة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية ورائد نهضة اليمن حفظه الله، والذي يمكننا بفضل توجيهاته من (وصولنا) إلى مرحلة متقدمة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

حصاد جهود جبارة

– ماذا مثلت لكم إيرادات العام الماضي والتي بلغت مليارين و٢٠٠مليون ريال؟

– مثلت وعكست منظومة العملية الجبارة والتي تسير عليها العملية الايرادية ولأن خدماتنا كبيرة وهامة ومطلوبة في آليات سوق العمل خاصة كمحافظة اقتصادية وتجارية وصناعية مثل تعز فإنه من الأهمية بمكان أن (نحصد) مثل هذا الرقم لأنه عكس أولاً وأخيراً جهودنا الفنية والتقنية الجبارة بهذا الصدد.

إنجازات المؤسسة

– هل صحيح أن خدمات خطوط الهاتف الثابت وصلت إلى نسبة ٩٩٪ على صعيد محافظة تعز؟

– هذا صحيح ... وكذلك نحن في المؤسسة على وشك إنجاز الربع الأخير من منطقة الحوبان...

توسعة السنترالات

– وماذا بصدد شبكة السنترالات ؟

– فيما يتعلق بتوسعة شبكة السنترالات ما سيتم من عملية التوسعة في عموم المحافظة بسعة اجمالية (٥٤٧٢) خطاً بتكلفة اجمالية (٩٦١) مليونا و٢٤٢ ألفاً و٨٠٦ ريالات.

الطموحات المستقبلية

– ختاماً ماهي طموحاتكم المستقبلية ؟

على ضوء طبيعة عملنا الاتصالي والتقني فان الطموحات تظل قائمة ومشروعة وكبيرة..

خاصة استكمال التغطية ووصول الخدمة الهاتفية إلى القرى والتجمعات السكانية المتبقية في عموم محافظة تعز مع تحديث وزيادة في السنترالات الموجودة بحيث تستوعب أكبر عدد من المشتركين حتى يصبح ضعف ماهو موجود حالياً مع تسهيل وتبسيط الخدمة الهاتفية والتخفيض في قيمة المكالمة هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على المواكبة المستمرة لتكنولوجيا الاتصالات وتقنيتها المتطورة والحديثة والتي تشهد استمرارية التحديث في مجالات الاتصال مما يجعل فرع المؤسسة العامة للاتصالات في مكان يدفعها للعمل باستمرار بهذا الصعيد.

الإفراج عن (32) سجيناً من لحج

رشاد المصري : اطلعنا على أوضاع سجن (صبر) ومعرفة مدى تطبيق القضايا مع القانون

الحوطة– مأرب/ ١٤ أكتوبر:

تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية تم أمس الجمعة في السجن المركزي بمنطقة صبر مديرية تبن في محافظة لحج الافراج عن (٣٢) سجيناً ممن أمضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليهم وممن عليهم التزامات للغير ، وقد حضر واقعة الافراج عن السجناء الأخ اللواء / مطهر رشاد المصري نائب وزير الداخلية والأستاذ / عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ لحج وشائف الشيباني ممثل النائب العام والقاضي / محمد العزيز رئيس محكمة الاستئناف في لحج والقاضي / بدر العارضة رئيس نيابة استئناف لحج ورؤساء النيابات في المديريات والعقيد / محمد غالب مدير سجن صبر والدكتور / عبدالمجيد الخليدي وكيل وزارة الصحة والعميد / د . محسن أحمد علي مدير أمن المحافظة ، وقد التقى بعد ذلك الأخ / المصري ومحافظ لحج ومدير الأمن ورؤساء محكمة الاستئناف والنيابة وممثل النائب العام السجناء وتم التعرف على قضاياهم والمدد المحكومين بها وعلى ضوء ذلك تم الافراج عن (٣٢) سجيناً .

وفي تصريح لـ «١٤ أكتوبر» أوضح الأخ اللواء / مطهر رشاد المصري نائب وزير الداخلية إن هذا النزول إلى السجون يأتي في ضوء توجيهات فخامة الأخ الرئيس لمعرفة أحوال السجناء والاصلاحيات والنواقص التي يحتاجونها بالاضافة إلى ذلك ، تلمس الأوضاع عن قرب وتقييم أداء السجون في المحافظات ومنها لحج ، مشيراً إلى أنه ومن ضمن مهام اللجنة الاطلاع على مجالات التدريب والتأهيل في الاصلاحيات ومنها سجن صبر في لحج ، موضحاً أنه وبعد فحص حالة المساجين واجراءات سير المحاكمة والضبط ومدى تطبيق القانون سيتم رفع كشوفات بالأشخاص الذين انتهت مدة أحكامهم وعليهم حقوق للغير ولا يستطيعون دفعها كما قال الأخ الرئيس منوهاً إلى أن هذه الزيارة خرجت بنتائج جيدة خاصة وأننا وجدنا تعاوناً إيجابياً من قبل قيادة ورؤساء المحاكم والنيابات .

من جهته شكر الأخ / عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ لحج اللجنة المكلفة بالنزول إلى سجن صبر والاطلاع على أوضاع السجن والافراج عن(٣٢) سجيناً ، مؤكداً بأن اللجنة ستبحث بناء دار للأحداث في المحافظة ، وشكر الأخ المحافظ فاعلي الخير الذين أسهموا في الدعم لاطلاق سراح السجناء .

كما قامت لجنة ميدانية خاصة بتفقد أوضاع السجون في محافظة مأرب أمس بزيارة لاصلاحية السجن المركزي في المحافظة اطلعت خلالها على أوضاع السجن وأحوال السجناء فيه وأوضاعهم القانونية .

وعقب هذه الزيارة سترفع اللجنة التي يرأسها اللواء / راجح حنش ، تقريراً إلى اللجنة العليا بأسماء السجناء المستحقين للإفراج بمناسبة شهر رمضان المبارك ، وخاصة المعسرين ومن عليهم التزامات مالية وكذا ممن قضوا ثلاثة أرباع المدة ، وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية .

رافق اللجنة في زيارتها للسجن المركزي في مأرب ، الإخوة / علي الفاطمي وكيل محافظة مأرب ، منصور الحاشدي رئيس النيابة العامة والعقيد منصور الغدراء مدير أمن المحافظة .